مجلة (المُدبّـر) مجلد 08، رقم 02، السنة 2021
ISSN 2392-5345/E-ISSN 2661-7129
ص.ص من: 215 إلى: 244

الاعتماد على الهندسة المالية الاسلامية كخيار استراتيجي لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة - بنك السلام الجزائر-

Relying on Islamic financial engineering as a strategic option for the development of small and medium enterprises. Case study: Al Salam Bank Algeria

تاريخ الاستلام: 27-10-2021 تاريخ قبول النشر: 29-12-2021

زاهية توام [*]، جامعة الجزائر3، الجزائر،
K7z2014@outlook.fr
عائشة عزوز، جامعة الجزائر3 ، الجزائر،
azzepsadj2015@gmail.com

Abstract :

Economic theories underscore the importance of small and medium enterprises **(**SMEs**)** in development in general and lay the theoretical foundations for the pivotal role they play in the process of economic growth. In this context, given the financing problems experienced by SMEs in Algeria that limit their development and therefore their contribution to the development process, This study tries to highlight the crucial role that (SMEs) play in Algeria in the light of their financing problems that limit their development. It

[*] - المؤلف المراسل

also aims to highlight the most important methods used by Al Salam Bank Algeria in sponsoring small and medium enterprises. Besides, it demonstrates if these products are sufficient to overcome financial problems.

The study finds that Al Salam Bank plays an essential role in sponsoring these institutions, and represent 94 % of the total financing it provides. It is noticeable that this bank gives wide attention to the trade sector, neglecting other vital sectors, and relies heavily in sponsoring these institutions on The sale of murabahah, elsilm and elidjara, which reduces the developmental role of this bank, which is embodied mainly in sponsoring productive investments.

Keywords: Islamic financial engineering, small and medium enterprises, forms of Islamic finance, Al Salam Bank Algeria
JEL Classification Codes: G22 ;G23 ;P40 ; O33

ملخص:

تؤكد النظريات الاقتصادية أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية بشكل عام وتضع الأسس النظرية للدور المحوري الذي تلعبه في عملية النمو الاقتصادي. في هذا الاطار، وفي ظل ما تعانيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من مشاكل تمويلية تحد من تطورها وبالتالي من مساهمتها في العملية التنموية، تحاول هذه الدراسة ابراز اهم الأساليب التي يستعملها بنك السلام –الجزائر– في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهل تعتبر هذه المنتجات كافية لتقضي على المشاكل التمويلية

التي تعاني منها، و توصلت الدراسة الى أن بنك السلام –الجزائر–يلعب دور كبير في تمويل هذه المؤسسات التي تحظى ب94% من مجموع التمويلات التي يقدمها، والملاحظ أن هذا البنك يعطي اهتمام واسع بقطاع التجارة ويهمل قطاعات حيوية أخرى، ويعتمد بشكل كبير في تمويل هذه المؤسسات على بيع المرابحة والسلم والاجارة وهو ما يقلل من الدور التنموي لهذا البنك والمتمثل أساسا في دعم وتمويل الاستثمارات الإنتاجية.

الكلمات المفتاحية: الهندسة المالية الاسلامية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، صيغ التمويل الاسلامي، بنك –السلام الجزائر.

تصنيف JEL: G22 ;G23 ;P40 ; O33

1. مقدمة:

تزايد بشكل ملحوظ في العقود الأخيرة اهتمام الدول والحكومات في الدول المتقدمة والنامية على موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بسبب ارتباطها الوثيق بعملية التنمية بمختلف مجالاتها وقد تمثل الاهتمام في دعم الدول والحكومات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق إصدار القوانين والتشريعات اللازمة لها وإنشاء المؤسسات والهيئات المتخصصة في تمويل ودعم هذه المؤسسات. لكن حتى تقوم هذه المؤسسات بالدور التنموي المرجو منها،– والمتمثل في مجال التشغيل واستيعاب نسبة كبيرة من القوى العاملة بمستوياتها المهارية المختلفة، والرفع من قيمة الدخل والمستوى المعيشي للفرد ...الخ–لابد عليها من مواجهة أهم العقبات التي تتعرض لها، والتي تتمثل في عدم قدرة أصحابها على توفير التمويل اللازم لإنشائها أو لاستمرار نشاطها، وعدم مقدرتهم على توفير الضمانات الكافية التي تشترطها البنوك التقليدية (الربوية) لتقديم التمويل اللازم لها. لذلك أصبح من الضروري البحث عن بدائل تمويلية أخرى تكون أكثر ملاءمة وفي متناول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن أبرز هذه البدائل التمويل بالصيغ المصرفية الإسلامية التي لا تعتمد على الفوائد الثابتة، والتي أثبتت نجاعتها في النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العديد من المجتمعات.

أ- الإشكالية:

تسعى الجزائر كغيرها من البلدان الى تجسيد التمويل الاسلامي لمؤسساتها الصغيرة والمتوسطة للتقليل من اشكالية تمويلها من جهة، وعزوف أصحاب هذه المؤسسات عن أساليب التمويل الربوية المحرمة من جهة أخرى، استنادا لما سبق تبرز معالم الاشكالية التي نعمل على معالجتها في اطار هذه الدراسة كما يلي:

ما مدى مساهمة ألیات الهندسة المالية الاسلامية للبنك – السلام الجزائر– في توفير التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

ب- الفرضيات:

على ضوء الاشكالية المطروحة يمكن صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

- ✓ تتنوع البدائل التمويلية التي توفرها أليات الهندسة المالية الاسلامية للبنك – السلام الجزائر– بما يتناسب والخصائص المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يوفر لها التمويل اللازم في مختلف مراحل حياتها.

جـ أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث الى اظهار واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومكانتها في العملية التنموية في الجزائر، كما يهدف الى التعرف على تجربة الجزائر في مجال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأساليب اسلامية من خلال تجربة بنك "السلام".

هـ منهجية الدراسة:

للإجابة على السؤال المطروح والالمام بجوانب الموضوع تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لعرض ومناقشة المفاهيم، معتمدين على المعطيات الكمية متى استدعت الضرورة ذلك.

2. الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً متزايد الأهمية في الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث أصبحت مساهما رئيسيا في الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق القيمة المضافة والصادرات، إلى جانب أدوار هامة في التشغيل ومكافحة الفقر، خاصة في المناطق الريفية حيث تساهم تلك المشروعات بنسب متفاوتة في تلبية معظم أهداف التنمية المستدامة تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام.

1.2 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يميز البنك الدولي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين ثلاثة أنواع هي[1]:

– المؤسسة المصغرة :هي التي يكون فيها أقل من 10 موظفين، وإجمالي أصولها أقل من100.000 دولار أمريكي، وكذلك حجم المبيعات السنوية لا يتعدى 100.000 دولار أمريكي.

– المؤسسة الصغيرة :هي التي تضم أقل من 50 موظفًا، وكل من إجمالي أصولها وحجم المبيعات السنوية لا يتعدى 03 ملايين دولار أمريكي.

– المؤسسة المتوسطة: عدد موظفيها أقل من 300 موظف، أما كل من أصولها وحجما مبيعاتها السنوية لا يفوق 15 مليون دو لار أمريكي.

ولقد تزامن ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع مطلع العشرية الأخيرة من القرن العشرين، ويرجع السبب في ذلك إلى طبيعة النظام الاشتراكي الذي انتهجته الجزائر والذي اعتمد على سياسة التصنيع الثقيل الممول من العوائد النفطية، والذي أثر سلبا على نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد عرفت وزارة الطاقة والمناجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها وحدة إنتاج مستقلة قانونا وتوظف أقل من 500 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها 500 مليون دينار، كما عرفها المشرع الجزائري وفقا للقانون 17–02 المؤرخ في 2017 بأنها: " بأنها مؤسسات إنتاج السلع أو الخدمات مهما كانت طبيعتها القانونية والتي يعمل بها من 1 إلى 250 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 مليار دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصلتها السنوية (01)

[1]– سمرد نوال، (2021)، دراسة تحليلية لتمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة بنك، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية و إدارة الأعمال، المجلد 10، العدد01، ص 172.

مليار دينار جزائري وتستوفي معيار الاستقلالية[1]. ويمكن تلخيص تعريف ومعايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب القانون 02-17 في الجدول التالي:

الجدول رقم(1): معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المعايير الصنف	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي (دج)	الحصيلة السنوية (الميزانية) دج
مؤسسة مصغرة	9-1	أقل من 40 مليون	أقل من 20 مليون
مؤسسة صغيرة	49-10	أقل من 400 مليون	أقل من 200 مليون
مؤسسة متوسطة	250-50	400 مليون الى 4 ملايير	من 200-1 مليار

المصدر: بالاعتماد على :المادة الثامنة والتاسعة والعاشرة من القانون رقم 02-17 المؤرخ في 10جانفي 2017 والمتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الجريدة الرسمية، العدد 02 ، المؤرخ في 11 جانفي 2017،ص 5.

2.2 واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، وهذا ما يدل على أهمية الدور الذي تلعبه الهيئات المرافقة في خلق العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى ارتفاع الحس المقاولاتي لدى الجزائريين واتجاههم أكثر نحو إنشاء مؤسساتهم الخاصة، حيث سعت الجزائر إلى تشجيع

[1]- امال بوب، إكرام بودرة، (2020)، معوقات تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة لعينة من البنوك العمومية بولاية سكيكدة–، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد3، عدد خاص، ص278.

الإستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والجدول الموالي رقم (02) يوضح تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث تبين بيانات الجدول تنامي وتطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة إلى أخرى، حيث أن عددها في سنة 2010 كان حوالي **619072** مؤسسة ليرتفع في نهاية سنة 2019 إلى 1193339 مؤسسة، وتشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري للقطاع الخاص، إذ يلاحظ أن أغلب هذه المؤسسات ذات طابع خاص فقد بلغ عددها عام 2019 ما يقارب 1193096 مؤسسة أي بنسبة تقارب 99.9 %، منها ما هي شركة مساهمة ومنها ما هي شركات أشخاص، وأخرى شركات أفراد، أو شركات ذات مسؤولية محدودة، أما المؤسسات التابعة للقطاع العام فقد بلغ عددها 243 مؤسسة عمومية أما ما يشكل نسبة0.01 % فقط من إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ويرجع هذا إلى خوصصة المؤسسات العمومية. وتنشط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجالات مختلفة منها الصناعات التقليدية والمهن الحرة والأشغال العمومية والزراعة والطاقة والمناجم؛..إلخ، ومن خلال أرقام الجدول أدناه يتبن أن قطاع الخدمات يمثل أهم قطاع تنشط فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث أن ما يقارب 51 % منها تنشط في هذا المجال بينما 23 % منها تنشط في الحرف والصناعات التقليدية و16% منها تنشط في البناء والأشغال العمومية، بينما يمثل قطاعي الصناعة والفلاحة أقل القطاعات التي تنشط بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث لا يمثلان سوى 9% و6% على التوالي. وتجدر الاشارة إلى أنه وحسب تقارير وزارة الصناعة والمناجم، أغلب هذه المؤسسات تنشط في الشمال والهضاب العليا، بينما تنشط أقل من % 10 في الجنوب.

الجدول رقم (2): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة 2010-2019

طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة / السنة	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العمومية	المجموع	نسبة تطور عدد المؤسسات ص.و.م
2010	369319	557	619072	-
2011	658737	572	659309	%6.07
2012	711275	557	711832	%7.96
2013	777259	557	777816	%9.26
2014	851511	542	852053	%9.54
2015	520875	532	934569	%9.68
2016	1022231	390	1022621	9.42%
2017	1074236	267	1074503	%5.07
2018	1141602	261	1 141 863	%6.26
2019	1193096	243	1193339	%4.5

Source : Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletins d'information Statistique de l'entreprise, N° 36 , N°34, N°32, N°28, N°26, N°24, N°22, N°20.

3.2 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة

يعتبر خلق القيمة المضافة من أهم المؤشرات على قوة اقتصاد أي دولة، حيث يظهر خلق القيمة القدرة الانتاجية للاقتصاد، فهو يقيس المساهمة الإنتاجية للمؤسسة في الاقتصاد الوطني، ولقد سعت الجزائر للرفع من القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات،

فعملت على تبني عدة سياسات وبرامج استثمارية. وللوقوف على مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعامة في تحقيق القيمة المضافة خلال الفترة (2011-2018) ندرج **الجدول أدناه رقم (3)**،

الجدول رقم(3): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خلال الفترة 2011-2018

الوحدة: مليار دينار

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
القطاع الخاص	4895.82	5553.31	6463,18	7041,66	7 597,59	8 165,37	10383	9096,3
القطاع العام	528.51	588.44	675,01	804,47	893,41	964,86	1006,54	1066
اجمالي القيمة المضافة	5424.33	6141.75	7138,19	7846,13	8 491,00	9 130,23	11389	10162.3

Source :Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletins d'information Statistique de l'entreprise, N° 36 , N°34, N°32, N°28, N°26, N°24

ويوضح الجدول أعلاه أن القيمة المضافة المحققة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شهدت تزايدا مستمرا من سنة لأخرى خلال الفترة 2011-2018 مع تراجع طفيف عام 2018، حيث انتقلت من 5424.33 مليار دج عام 2011 إلى 10162.3 مليار دج عام 2018. كما تجذب أرقام الجدول الانتباه إلى المساهمة الكبيرة لمؤسسات القطاع الخاص في خلق هذه القيمة المضافة إذ تصل بل وتتعدى نسبة مساهمتها 90% من إجمالي القيمة المضافة المحققة من قبل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4.2 مساهمتها في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات

بذلت الحكومة الجزائرية جهودا كبيرة من أجل ترقية نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني، ويمكن أن تظهر مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام من خلال الجدول رقم (4) التالي:

الجدول رقم(4): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2011-2019

الوحدة: مليار دينار جزائري

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
القطاع الخاص	4681.68	5137.46	5813.02	6741.19	7338.65	7924.51	8529.27	8815.62	9524.41
النسبة	84.98	84.77	87.99	88.3	86.1	85.78	85.77	87.22	87.49
القطاع العام	827.53	923.34	793.38	893.24	1187.93	1313.36	1414.65	1291.14	1362.21
النسبة %	15.02	15.23	12.01	11.7	13.9	14.22	14.23	12.77	12.51
الناتج الداخلي الخام	5509.21	6060.8	6606.40	7634.43	8526.58	9237.87	9943.92	10106.8	10886.62

Source :Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletins d'information Statistique de l'entreprise, N° 36 , N°34, N°32, N°28, N°26, N°24

5.2 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في توفير فرص العمل، فهي تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب شغل جديدة. ويوضح الجدول أسفله تطور عدد العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

الجدول رقم (5): تطور عدد العمال المصرح بهم في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2011-2019

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المؤسسات العامة	48086	48415	48256	46567	43727	29024	23452	22197	21085
المؤسسات الخاصة	1676111	1728046	1953636	2110665	2327293	2511674	2632018	2702067	2864566
مجموع العمالة الاجمالي	**1724197**	**1776461**	**2001892**	**2157232**	**2371020**	**2540698**	**2655470**	**2724264**	**2885651**
نسبة تطور العمالة	-	**%3**	**13%**	**8%**	**10%**	**7%**	**5%**	**3%**	**6%**

Source :Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletins d'information Statistique de l'entreprise, N° 36 , N°34, N°32, N°28, N°26, N°24, N°22, N°20.

ومن خلال الجدول أعلاه، نلاحظ تزايد مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من سنة لأخرى، حيث ارتفع عدد العمال بهذه المؤسسات من **1724197** عامل سنة 2011م إلى **2885651** عامل خلال سنة 2019 أي بنسبة زيادة تقدر ب 67%،حيث تعكس هذه النسبة جهود العديد من الأجهزة المنشأة لهذا الغرض، وتجذب أرقام الجدول الانتباه إلى أن القطاع الخاص يساهم بنسبة كبيرة في توفير مناصب الشغل، حيث ارتفع عدد مناصب الشغل في مؤسسات القطاع الخاص من **1676111** عامل سنة 2011م إلى **2864566** سنة 2019، وهذا راجع لتطبيق برامج التنمية التي شرعت فيها الدولة لصالح هذه المؤسسات في إطار استراتيجية كانت تهدف للرفع من مستويات التشغيل. أما بالنسبة للقطاع العام، فقد عرف تراجعا في مناصب الشغل التي يوفرها، وهذا بسبب خوصصة الشركات العمومية وكذا

تسريح العمال، حيث انخفض عدد العمال بالمؤسسات العمومية من **48086** عامل سنة 2011م إلى **21085** عامل سنة 2019م. من جهة أخرى، فرغم أن عدد العمال إجمالا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد ارتفع، إلا أن تحليل نسبة تطور العمالة الاجمالية في هذه المؤسسات من سنة إلى أخرى يظهر أنه يوجد نوعا من التذبذب يرجع الى طبيعة هذه المؤسسات. حيث تتميز المؤسسات الصغيرة و المصغرة في الجزائر بخصائص اثرت بشكل واضح على حجم العمالة نلخص أهمها في النقاط التالية: (طرشي، عبو، و بوفليح، 2019، صفحة 11)

– مزاولة صاحب المنشأة العمل بنفسه مع الاستعانة بأفراد أسرته وبعض الأقارب، ويبرز ذلك بوضوح في مجال تجارة التجزئة والخدمات البسيطة المتنوعة؛

– كثرة الاعتماد على العمالة الموسمية والمؤقتة و تشغيل الصبية وصغار السن؛

– كثيرا ما يتم تشغيل العمالة دون ارتباطات تعاقدية ملزمة للطرفين ودون الالتزام بإبلاغ المؤسسات الحكومية المعنية، مثل مؤسسات التأمينات الاجتماعية، مما يكسب صاحب العمل حرية وسلطة مطلقة في التعيين والفصل.

6.2 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات

من المعروف أن المحروقات تمثل أهم الصادرات الجزائرية، لذلك عملت الجزائر خلال السنوات الأخيرة جاهدة على تشجيع صادرات القطاع الخاص، وخاصة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك للخروج من دائرة الاعتماد على صادرات المحروقات كمصدر وحيد لتمويل التنمية وذلك من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والجدول أدناه رقم (07) يمثل مجموعة أهم المنتوجات المصدرة خارج قطاع المحروقات.

فرغم أن صادرات الجزائر خارج المحروقات بقيت هامشية حيث بلغت عام 2018 نسبة6.87% من إجمالي الصادرات الجزائرية حيث قدرت ب 2.83 مليار دولار[1]، إلا أنها شهدت تزايدا مستمرا خلال الفترة 2015– 2018 مع تناقص طفيف عام 2016 حيث انتقلت من 1969 مليون دولار إلى 2830 مليون دولار أي بمعدل زيادة يقارب 44%.

الجدول رقم(7): أهم المنتوجات المصدرة خارج قطاع المحروقات 2015-2018

الوحدة: مليون دولار أمريكي

مجموعة المنتوجات	2015		2016		2017		2018	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الزيوت والمواد الأخرى الناتجة عن تقطير الزفت	524.88	26.88	388.18	21.80	561.24	29.08	613.63	21.68
النشادر المنزوعة الماء	477.02	24.23	323.92	18.19	341.95	17.72	446.75	15.79
سكر الشمندر	149.85	7.61	.231 65	13.01	225.46	11.68	233.03	8.23
فوسفات لكالسيوم	95.29	4.84	77.99	4.38	55.13	2.86	50.95	1.80
الأسمدة المعدنية	419.44	21.30	477.68	26.28	327.04	16.95	917.47	32.42
الأسلاك والكابلات وغيرها من الموصلات المعزولة	1.79	0.09	19.19	1.08	-	-	-	-
الهيدروجين والغازات النادرة	27.28	1.39	24.39	1.37	27.46	1.42	37.80	1.34

[1] - Ministère de l'Industrie et des Mines. (2019). Bulletins d'information Statistique de l'entreprise, N°34, avril 2019,. Bulletins, alger , P38.

المحروقات الدورية	52.05	2.64	36.32	2.04	27.46	1.42	37.80	1.34
الكحول غير الحلقة	29.85	1.49	26.38	1.48	31.59	1.66	-	-
التمور	34.7	1.76	37.52	2.11	52.37	2.71	64.19	2.27
الات الغسيل	-	-	13.67	0.76	33.78	1.75	27.12	0.96
الاسمنت	-	-	-	-	0.63	0.03	24.93	0.88
المجموع الجزئي	**1811.58**	**92.01**	**1643.22**	**92.26**	**1650**	**85.52**	**2449**	**86.53**
المجموع الكلي	**1969**	**100**	**1805**	**100**	**1930**	**100**	**2830**	**100**

Source : Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletins d'information Statistique de l'entreprise, N° N°34, N°32.

3. البديل الاسلامي لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات في الحصول على التمويل من مصادر أخرى على رأسها البنوك التقليدية وهذا لعدة أسباب أهمها ما يلي[1]:

– تعقد وتعدد اجراءات الحصول على القروض و ارتفاع تكاليف التمويل (سعر الفائدة)؛

– اشتراط ضمانات عقارية أو عينية قد لا تكون في متناول الجميع؛

– عدم وجود بنوك متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– الإهتمام أكثر بتلبية الحاجات التمويلية للمؤسسات الكبيرة على حساب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك يعني انعدام ثقة البنوك بقدرة هذه الأخيرة على الوفاء

[1]- خديجة عرقوب، ايمان بن محمد، (2020)، البنوك الاسلامية تستحدث برامج تمويلية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة – بنك اسلام ماليزيا (برنامج الأنصار مثالا)–، مجلة ارصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 3، عدد خاص، ص ص 46–47.

بالتزاماتها المالية في الوقت المتفق عليه، والخوف من المخاطرة لنقص المعلومات والضمانات الكافية؛

وعليه فإن علاقة الدائن بالمدين شكلت عائقا حقيقيا أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جعلت بعضها يفكر في ايجاد علاقة أكثر مرونة وأكثر تفاعلا مع المتطلبات التمويلية الحقيقية لهذه المؤسسات، فكانت علاقة المشاركة التي هي أساس التمويل الإسلامي هي البديل والمحفز والداعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة في ظل الاسهام الكبير لهذه المؤسسات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخلق القيمة المضافة والتخفيف من حدة الفقر والبطالة، وهي الأهداف الذي كان يسعى النظام الاقتصادي الاسلامي الى تحقيقها وذلك من خلال العمل بمبدأ المشاركة في الغنم والغرم بدلا من الفائدة.

1.3 تعريف الهندسة المالية الاسلامية

تهدف المعاملات المالية الإسلامية إلى تعزيز ودعم الرفاهية للأفراد من خلال تلبية حاجات العملاء المشروعة، وليس تحقيق الربح بالدرجة الأولى. فالغاية من المالية الإسلامية أكبر وأصعب تحدي من المالية الرأسمالية. وتعمل الهندسة المالية الإسلامية على إيجاد صناعة مالية إسلامية تعتمد على منهجية علمية من خلال البحث عن الحاجات الفعلية للعملاء، والعمل على تصميم منتجات مناسبة لذلك توافق التشريع الإسلامي. هذه المنهجية تنطلق من مبدأ أخلاقي يحقق مفهوم العدالة الاجتماعية أي تستجيب لسلوكات ومعتقدات المجتمع الإسلامي، أيضا تفي بحاجات ورغبات العملاء. وتعتبر الهندسة المالية الإسلامية أداة لإيجاد بدائل عن المنتجات التقليدية ذات مخاطرة عالية ومحظورة شرعا، فهي لا يقتصر دورها في إيجاد منتجات مالية جديدة فقط، بل

تتعدى ذلك بتحديث أدوات وأفكار قديمة بصيغة جديدة تخدم أهداف منظمات الأعمال والأفراد بصفة عامة[1].

2.3 خصائص الهندسة المالية الاسلامية:

تهدف الصناعة المالية الاسلامية الى ايجاد منتجات وأدوات مالية تجمع بين المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية[2]:

– **المصداقية الشرعية:** تعني المصداقية الشرعية أن المنتجات الاسلامية موافقة للشرع، وهذا يتضمن الخروج من الخلاف الفقهي قدر المستطاع، اذ ليس الهدف الأساسي من الصناعة المالية الاسلامية ترجيح رأي فقهي على أخر، وانما التوصل الى حلول مبتكرة تكون محل اتفاق قدر الامكان، وعليه ينبغي التفريق بين دائرة ما هو جائز شرعا وبين ما تطمح اليه الصناعة الاسلامية فالصناعة المالية الاسلامية تطمح لمنتجات وأليات نموذجية، بينما دائرة الشرع تشمل ما قد يكون نموذجيا بمقياس العصر الحاضر وما ليس كذلك، السبب أن الشرع جاء للجميع في كل زمان ومكان، وظروف الأفراد والمجتمعات تتفاوت وتتباين، فقد لا تكون الحلول النموذجية الأن ملائمة لعصر أخر، بينما الحلول التى تقدمها الصناعة الاسلامية ينبغي أن تكون نموذجا للاقتصاد الاسلامي فينبغي اختيار أفضل تلك النماذج وأحسنها تعبيرا على الاسلام.

[1]– محمد بوطوبة، ميلود بورحلة، (2021)، الابداع المالي الاسلامي –دراسة تأصيلية–، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وادارة الأعمال، المجلد 10، العدد01، ص73

[2]– عثمان علام، صالح سنوساي. (2017). دور الهندسة المالية في تنشيط وتطوير أسواق الأوراق المالية الاسلامية: دراسة حالة سوق الخرطوم للأوراق المالية. *مجلة دراسات*، العدد 29، ص 120.

- **الكفاءة الاقتصادية:**

اضافة للمصداقية الشرعية تتميز الهندسة المالية الاسلامية بميزة أخرى مناظرة لتلك التى تتميز بها الهندسة المالية التقليدية ألا وهي الكفاءة الاقتصادية، ويمكن لمنتجات الهندسة المالية زيادة الكفاءة الاقتصادية عن طريق توسيع الفرص الاستثمارية في مشاركة المخاطر، وتخفيض تكاليف المعاملات وتكاليف الحصول على معلومات وعمولات الوساطة والسمسرة.

3.3 الصيغ المختلفة للتمويل الاسلامي

تعددت الصيغ الاسلامية للتمويل حسب الأهداف والمقاصد الشرعية وفيما يلي ذكر لأبرزها وأكثرها شيوعا:

1.3.3 التمويل بالمضاربة: هي عقد بين طرفين يدفع من خلال رب المال مبلغا من المال للمضارب للمتاجرة به مقابل مقدار من الربح شائع مشترك بينهما حسب ما اشترطا، فإن خسر دون تعد ولا تقصير ولا مخالفة فالخسارة تقع على المصرف وحده ولا يخسر المضارب الا جهده وعمله[1].

2.3.3 التمويل بالمرابحة: تعتبر المرابحة من أكثر أساليب التمويل شيوعا بين المصارف الإسلامية، وتعادل ما بين 70% إلى 80% من إجمالي التمويل التي تقدمه المصارف الإسلامية. والمرابحة هي عملية تمويل المشروعات الاستثمارية وتغطية

[1]- ضويفي حمزة، سيليني جمال الدين، عنون فواد، (2020)، التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 5، العدد 1، ص138.

مستلزمات المعيشة الاستهلاكية، وهي عملية بيع سلعة معينة بما قامت به (بالمثل) مع هامش ربح معلوم متفق عليه، سواء تحتاج إلى معدات لزيادة الانتاج أم تمويل[1].

3.3.3 التمويل بالمشاركة: وهي عقد ينشأ بين شخصين أو أكثر في رأس المال أو الجهد الإداري بغرض ممارسة أعمال تجارية تحقق. وتعرف أيضا بأنها[2]: "عقد شراكة يوافق بموجبه الشركاء على المساهمة برأس المال في مشروع قائم أو جديد، يتم تقاسم الأرباح الناتجة عن تلك المؤسسة وفقا للنسبة المئوية المحددة في عقد المشاركة ، بينما يتم تقاسم الخسائر بما يتناسب مع حصة كل شريك في رأس المال".

4.3.3 التمويل بالسلم: هو بيع آجل يعاجل، حيث يكون محل العقد مؤجلا ويكون الدفع معجلا، حيث أنها عملية بيع يتعهد فيها البائع بتوريد بعض السلع المعنية للمشتري في تاريخ مستقبلي مقابل مبلغ محدد مقدما يدفع بالكامل في الحال. وقد أقر الشرع الإسلامي بجواز هذا النوع من البيوع في مواطن عدة منها قوله تعالى : يا أيها الذين آمنوا إذا دايم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه و سورة البقرة (الآية 282)[3].

5.3.3 التمويل بالاستصناع: يعد التمويل بالاستصناع إحدى الأدوات المالية التي تعتمدها البنوك الإسلامية لتلبية احتياجات الأفراد من سلع وخدمات وخاصة تلك التي تتطلب مواصفات خاصة، وذلك عن طريق تعاقده مع العميل (المستصنع أو طالب الصنعة)، على أن يقوم بتسليمه كاملا مبلغ محدد ومواصفات معينة و تاريخ متفق عليه.

---

[1]– محمد يونس موسى عبد العزيز، كريمة الهادي أبو شعالة، (افريل 2021)، أثر تمويل المصارف الإسلامية في نجاح المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا، المجلة الليبية العالمية، العدد 51، ص 7.

[2]–ميلود بن خيرة، براهيم براهمية، ديناوي أنفال عائشة، (2020)، واقع ومستقبل مشاريع البنى التحتية والتمويل الاسلامي لها، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد 5، العدد 1، ص3.

[3]- داود غديري، أبوبكر بوسالم، مليكة بلفتحي،(مارس 2021)، واقع تمويل المشروعات الاقتصادية من خلال صيغ التمويل الاسلامي في الجزائر –تجربة بنك البركة الجزائري–، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 9، العدد 1، ص358.

كما يمكن تعريفه على أنه: "توسط البنك الإسلامي التمويل صناعة سلع أو إنشاء أصل معين بطلب من العميل وبمواصفات محددة[1].

6.3.3 التمويل بصيغة التمويل الايجاري: يتم تمويل البنك الإسلامي لهذه العملية كمايلي:

يطلب صاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من البنك الإسلامي شراء أصل يتمثل في إحدى المعدات التي يحتاج إليها، بعد أن يقدم للبنك كافة البيانات المتعلقة بذلك الأصل من مواصفاته وسعره ومصدره (المورد)، ثم يقوم البنك بشرائه وتأجيره لصاحب المؤسسة لمدة تستغرق عادة مدة حياة الأصل الافتراضية أو الضريبية، ويكون ذلك بعقد إيجار فقط دون إشارة فيه إلى بيع الأصل في نهاية المدة، وعند استيفاء جميع الأقساط يتم إبرام عقد آخر بين المستأجر والبنك على هبة هذا الأصل أو شرائه بسعر رمزي .ويعتبر الإيجار التمويلي صيغة مثلى لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تحتاج في بداية نشأتها إلى شراء أصول ثابتة، مع عدم توفر ثمنها لدى صاحب المؤسسة عادة[2]. (ناصر و محسن، 2011)

4. تجربة مصرف السلام في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر مصرف السلام الجزائر بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، و وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته، وهو إحدى الوحدات المصرفية التابعة

[1]– بوقطاية سلمى، طافر زهير، (2021)، الاستصناع كآلية لدعم قطاع الصناعة في الجزائر بين الأهمية والتحديات، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 9، العدد1، ص237.

[2]– سليمان ناصر، و عواطف محسن. (2011). تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الاسلامية. ملتقى الاقتصاد الاسلامي، الواقع والرهانات المستقبلية. غرداية: جامعة غرداية.

لمصرف البحرين الذي ينتشر في ثلاث دول هي البحرين والسودان والإمارات العربية المتحدة، ويعد من المكاسب المهمة التي تعزز بها السوق المصرفي الجزائري.

1.4 نشأة مصرف السلام

تم إنشاء مصرف السلام بتعاون جزائري إماراتي، أسس بتاريخ 08 جوان 2006 وقد تم اعتماده من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008 كبنك تجاري برأس مال قدره 7.2 مليار دينار جزائري، ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة بتاريخ 20 أكتوبر 2008 وقد تم رفع رأس ماله سنة 2009 إلى 10 مليار دينار جزائري[1]، وقد تدعمت شبكة فروع المصرف بأربعة (4) فروع خلال سنة 2019 ليبلغ عدد الفروع الاجمالي 17 فرعا.

2.4 منتجات وخدمات البنك:

يعمل مصرف السلام–الجزائر وفق إستراتيجية واضحة تتماشى و متطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ و القيم الأصيلة الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق، والمتعاملين، والمستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد. ويسعى مصرف السلام الجزائر إلى تقديم مجموعة منتجات وخدمات مبتكرة مما صاغته الصيرفة المعاصرة نلخصها فيما يلي[2]:

– **عمليات التمويل:** يمول مصرف السلام الجزائر المشاريع الاستثمارية، وكافة احتياجات المستثمرين في مجال الاستغلال، والاستهلاك عن طريق عدة صيغ تمويلية

[1]– مصرف السلام. (2017). التقرير السنوي، الجزائر: مصرف السلام، ص5 و ص17.

[2]- مصرف السلام. (2020). التقرير السنوي 2019. الجزائر: مصرف السلام.

بحسب العقود المستخدمة حيث نجد **عقود المعاوضات** (السلم، البيع بالتقسيط، البيع الآجل، المرابحة للآمر بالشراء، الاستصناع، الإجارة المنتهية بالتمليك)، **وعقود المشاركات**(المضاربة، المشاركة، المزارعة).

– **التجارة الخارجية** : يعمل مصرف السلام الجزائر على تنفيذ تعاملات التجارية الدولية، من خلال تقديم خدمات سريعة وفعالة من وسائل الدفع على المستوى الدولي: بوليصات التحصيل، العمليات المستندية والتعهدات وخطابات الضمان البنكية.

– **الإستثمار و الادخار**: يقدم البنك سلسلة من الاستثمارات و الخدمات المالية و ذلك عن طريق اكتتاب سندات الاستثمار، فتح دفتر التوفير (أمنيتي)، حسابات الاستثمار..... الخ

– **الخدمات أخرى**: يقدم مصرف السلام خدمات للشركات وأخرى للأفراد؛ فالأولى تتضمن: العمليات المصرفية (الحساب الجاري، ودفتر شيكات مجاني، وخدمة تحويل الأموال عن طريق أدوات الدفع الآلي)، الخدمات البنكية عن بعد " السلام مباشر "، خدمة الإيميل سويفت "سويفتي"، بطاقة الدفع الإلكترونية "آمنة"، خدمة الدفع عبر الأنترنت "E–Amina"...الخ

3.4 تمويل مصرف السلام الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد حقق مصرف السلام الجزائر سنة 2019 قفزة نوعية في النشاط أبرزتها النتائج الممتازة التي حققها خلال سنة 2019 وفي هذا الشأن فقد بلغ مجموع المركز المالي للمصرف 131 مليار دج (1096 مليون دولار) مقابل 110 مليار دج (929 مليون دولار) سنة 2018 بنمو قدره 19%، حيث عرفت محفظة تمويلات الزبائن مستوى بلغ 95 مليار دج (800 مليون دولار) بزيادة قدرها 27% عن مستواها سنة 2018 نتيجة

التوسيع قاعدة زبائن المصرف وكذا ولوج قطاع التجزئة والأفراد[1]. ويقوم المصرف بتمويل مختلف المؤسسات حيث مثلت المؤسسات الصغيرة نسبة 59 % من محفظة التمويلات لعام 2019، تليها المؤسسات المتوسطة بنسبة 35% وأخيرا المؤسسات الكبيرة بنسبة 6% وبالتالي فالملاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل ما يعادل**94%** من محفظة تمويلات مصرف السلام وهذا ما يمثله الشكل أسفله:

الشكل رقم (1): محفظة تمويلات مصرف السلام –الجزائر– لعام 2019 حسب رقم الأعمال

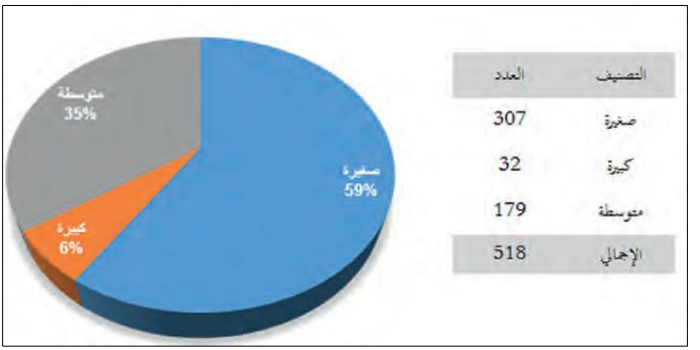

التصنيف	العدد
صغيرة	307
كبيرة	32
متوسطة	179
الإجمالي	518

المصدر: مصرف السلام – الجزائر–، التقرير السنوي 2019، ص24.

وعرف عام 2019، نشاطا كثيفا من حيث معالجة ملفات التمويل لمختلف المؤسسات الناشطة في مختلف الميادين الاقتصادية، فقد وصل عدد الملفات المدروسة إلى 467 ملف ما بين طلبات تمويل استثمارية واستغلالية، بعدما كان عددها 440 ملف عام 2018، أي بنسبة زيادة تقدر ب6%. بينما من حيث قيمة التمويل، فقد انخفضت هذه الأخيرة بنسبة 3% حيث قدرت عام 2019 ب 70319 مليون دينار بعدما كانت 72559 مليون دينار عام 2018 ويعود السبب في ذلك إلى تأجيل مجموعة من طلبات التمويل الاستثماري توافقا مع السياسة المنتهجة من طرف

[1]- مصرف السلام. (2020). مرجع سبق ذكره، ص10.

المصرف[1]. ويبين الشكل أدناه توزيع تمويلات المصرف حسب قطاع النشاط لعام 2019، حيث يظهر أن قطاع التجارة يستحوذ على الحصة الأكبر من التمويلات بنسبة 51 %، يليه قطاع الصناعة ب 15% ومؤسسات التأجير والخدمات التجارية ب13% وتشترك باقي القطاعات في نسبة 21% المتبقية.

الشكل رقم (2): توزيع محفظة التمويلات حسب قطاع النشاط لعام 2019

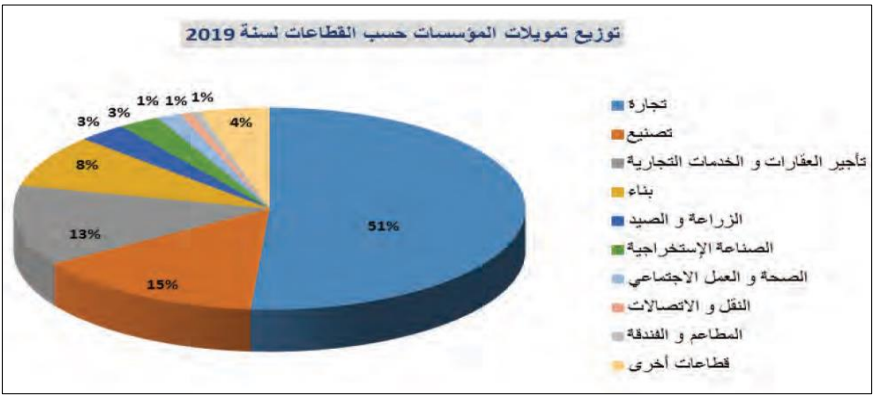

المصدر: مصرف السلام – الجزائر–، التقرير السنوي 2019، ص34.

وقد وصل حجم التمويلات الممنوحة عام 2018 إلى 103 مليار دج بمعدل زيادة يقدر ب49 % مقارنة بعام 2017، وتعود هذه الزيادة اساسا إلى توسع قاعدة المتعاملين وتنويع المنتجات وافتتاح فروع جديدة على الشبكة[2]، ويمثل الشكل أدناه تفصيل التمويلات الممنوحة خلال عام 2018 .

[1]- مصرف السلام. (2020). مرجع سبق ذكره، ص31.

[2]- مصرف السلام. (2019). التقرير السنوي 2018. الجزائر: مصرف السلام، ص18.

الشكل رقم(3): تفصيل تمويلات مصرف السلام –الجزائر– لعام 2018

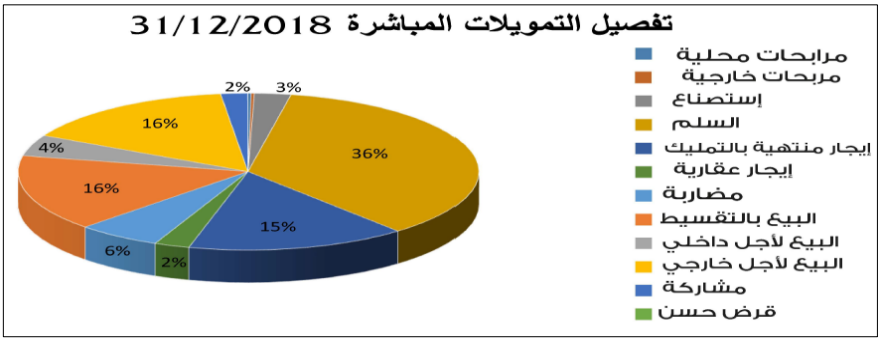

المصدر: مصرف السلام – الجزائر–، التقرير السنوي 2018، ص18.

ويلاحظ من الشكل أعلاه أن نسبة كبيرة من التمويل تكون في شكل السلم ب36% ، بيع بالتقسيط وبيع لأجل ب16% وايجارة منتهية بالتمليك بنسبة 15%، وبخصوص الاجارة فقد سجل نشاط الاعتماد الايجاري خلال السنة 2019 تطورا معتبرا حيث عرفت التسهيلات الممنوحة بصيغة الاعتماد الايجاري نسبة نمو تقدر ب25 % إذ بلغت 112 مليون دولار (ما يعادل 13449 مليون دج) عام 2019 مقابل 90 مليون دولار (ما يعادل 10764 مليون دج) عام 2018. وقد بلغ خلال عام 2019 عدد ملفات تسهيلات الاعتماد الايجاري المقرر فيها 496 ملفا، قدر مبلغ التمويلات المطلوبة 108 مليون $ (13مليار دج) وبلغت قيمة التسهيلات الممنوحة ب 37 مليون$ (4.4 مليار دج) ما يعادل نسبة 34% وبخصوص تطور قيمة التمويلات الممنوحة فقد اعتمد المصرف لسياسة انتقائية اتجاه المشاريع والاستثمارات لا سيما الجديدة منها. ويبين الشكل أسفله تطور نشاط الاجارة خلال العامين 2018 و2019.

الشكل رقم (4): تطور نشاط الاجارة خلال العامين 2018-2019

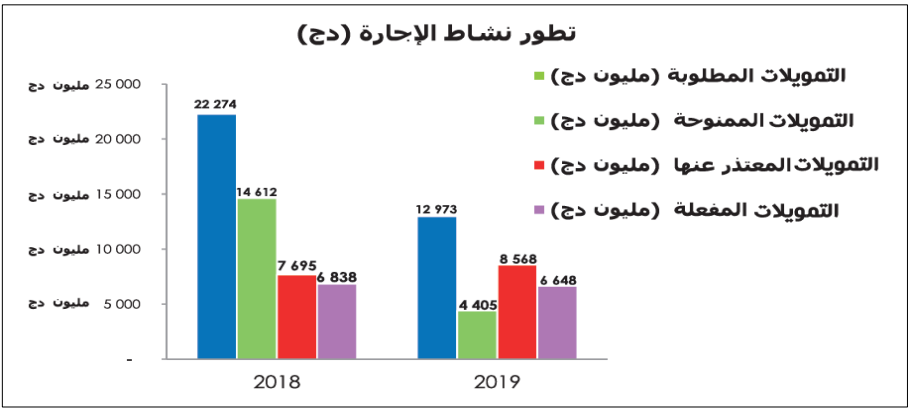

المصدر: مصرف السلام – الجزائر–، التقرير السنوي 2019، ص35.

5. خاتمة:

يهتم بنك السلام – الجزائر– بتقديم التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام مختلف صيغ التمويل الاسلامي من مرابحة، اجارة، سلم واستصناع وهذا ما يؤكد الدور الفعال لصيغ التمويل الاسلامي في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ومن خلال هذه الورقة البحثية، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من عدة مشاكل وأهمها التمويل خاصة في ظل اعتمادها على مصادر التمويل التقليدي (البنوك التقليدية) التي أصبحت لا تتماشى مع خصوصيات هذه المؤسسات.
- أن التمويل الإسلامي يمثل أفضل بديل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا راجع إلى عدم مبالغة البنوك الإسلامية في شروط التمويل وعدم اشتراطها توفر ضمانات بحوزة هذه المؤسسات إضافة إلى كونها تعمل وفق مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية .
- إن أقل ما يمكن قوله بشأن تجربة التمويل بالأساليب الاسلامية في الجزائر فإننا نجد بأنها تجربة محدودة النطاق، فمن الناحية العملية يعتمد بنك "السلام" بشكل واسع على أسلوبي المرابحة والسلم وكذا الإجارة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في حين نجد أن اعتماده على الاستصناع يكاد يكون معدوما، إضافة إلى تركيزه بشكل كبير على قطاع التجارة دون القطاعات الإنتاجية، وهو ما يؤدي إلى قلة دعم وتمويل الاستثمارات الإنتاجية، خاصة وأن بنك "السلام" من المؤسسات التمويلية التي تعول عليها المنظومة المصرفية كثيرا في مد مختلف المؤسسات الاقتصادية بكل احتياجاتها التمويلية خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

ومن خلال النتائج المتوصل إليها، نقدم بعض الاقتراحات:

- ✓ انشاء بنوك اسلامية تهتم بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ تذليل الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة تلك المتعلقة بالتمويل، وذلك من خلال توفير تشريعات وقوانين وأطر تنظيمية تسهل من الحصول على التمويل.
- ✓ ضرورة تدريس الاقتصاد الاسلامي والصيرفة الاسلامية في كافة الجامعات الجزائرية، وتكوين اطارات متخصصة في الاقتصاد الاسلامي، وتطوير البحث العلمي في هذا المجال من أجل تطوير الصيرفة الاسلامية.
- ✓ تعزيز قدرة مكونات النظام المالي الإسلامي من سوق مالية موسعة ومنشآت تمويلية متخصصة لأكبر شريحة ممكنة وللأحجام التمويلية المختلفة.
- ✓ تدريب الموظفين في البنوك الإسلامية لخدمة المستثمرين وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم لهم أفضل الخدمات وتبسيط لهم الآليات والصيغ التمويلية المناسبة لمشاريعهم الاستثمارية.
- ✓ من أكبر الشبهات التي تثار حول بنك السلام–الجزائر– أنه يعمل تحت بنك مركزي تقليدي يتعامل بالفائدة وبالتالي يجب انشاء بنك مركزي اسلامي وتحويل النظام المصرفي ككل الى نظام اسلامي كما فعلت عدة دول.

6. المراجع:

- **المقالات:**

- امال بوب، إكرام بودرة، (2020)، معوقات تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة لعينة من البنوك العمومية بولاية سكيكدة–، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد3، عدد خاص.
- بوقطاية سلمى، طافر زهير، (2021)، الاستصناع كآلية لدعم قطاع الصناعة في الجزائر بين الأهمية والتحديات، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 9، العدد1.
- سمرد نوال، (2021)، دراسة تحليلية لتمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة بنك، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية و إدارة الأعمال، المجلد 10، العدد01.
- ضويفي حمزة، سيليني جمال الدين، عنون فواد، (2020)، التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 5، العدد 1.
- محمد بوطوبة، ميلود بورحلة، (2021)، الابداع المالي الاسلامي –دراسة تأصيلية–، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وادارة الأعمال، المجلد 10، العدد1.
- محمد يونس موسى عبد العزيز، كريمة الهادي أبو شعالة، (افريل 2021)، أثر تمويل المصارف الإسلامية في نجاح المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا، المجلة الليبية العالمية، العدد 51.
- ميلود بن خيرة، براهيم براهمية، ديناوي أنفال عائشة، (2020)، واقع ومستقبل مشاريع البنى التحتية والتمويل الاسلامي لها، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد 5، العدد 1.
- داود غديري، أبوبكر بوسالم، مليكة بلفتحي، (مارس 2021)، واقع تمويل المشروعات الاقتصادية من خلال صيغ التمويل الاسلامي في الجزائر –تجربة بنك البركة الجزائري–، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 9، العدد 1.
- عثمان علام، صالح سنوساي. (2017). دور الهندسة المالية في تنشيط وتطوير أسواق الأوراق المالية الاسلامية: دراسة حالة سوق الخرطوم للأوراق المالية. مجلة دراسات، العدد29.

- **المداخلات:**

– سليمان ناصر، و عواطف محسن. (2011). تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الاسلامية. ملتقى الاقتصاد الاسلامي، الواقع والرهانات المستقبلية. غرداية: جامعة غرداية.

– **التقارير:**

- مصرف السلام. (2017). التقرير السنوي، الجزائر: مصرف السلام.

- مصرف السلام. (2020). التقرير السنوي 2019. الجزائر: مصرف السلام.

- مصرف السلام. (2019). التقرير السنوي 2018. الجزائر: مصرف السلام.

- Ministère de l'Industrie et des Mines. (2019). Bulletins d'information Statistique de l'entreprise, N°34, avril 2019,. Bulletins, alger .